

القواعد التنفيذية

لقرارى رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقمى (٢١٢) ، (٢١٣)

لسنة ٢٠١٢ بترقيات العاملين المدنيين بالدولة

أولاً : مبادئ أساسية :

- ينبغى عند اتخاذ إجراءات تنفيذ قرارى رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقمى (٢١٢) ، (٢١٣) لسنة ٢٠١٢ الالتزام بعدة مبادئ أساسية وردت فى هذين القرارين وهى :
 - ١- تسرى أحكام قرارى رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المشار إليهما على العاملين المدنيين بالدولة المطبق بشأنهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالوزارات ، والمصالح ، والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية .
 - ٢- لا يجوز عند تطبيق أحكام هذين القرارين المساس بدرجات الوظائف الممولة والشاغرة أو التى تخلق أثناء السنة والمحفوظ بها على سبيل التذكير بموازنة كل جهة .
 - ٣- بالنسبة للوحدات الإدارية التى يسرى بشأنها حكم المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما أجازته من وجود تقسيمات وظيفية فى الدرجة المالية الواحدة لبعض نوعيات من الوظائف يتحرك بينها العامل دون أن يترتب على ذلك ميزة مادية قبل الارتقاء إلى وظيفة فى الدرجة المالية الأعلى والتى يصدر بتحديد قرارى من لجنة شؤون الخدمة المدنية ، فإنه يراعى عند تطبيق أحكام قرارى رئيس الجهاز المشار إليهما عدم الإخلال بحق السلطة المختصة فى تحريك العامل ، الذى تتم ترقيته إلى الدرجة المالية الأعلى ، عند توافر المدد المتطلب لذلك داخل التقسيمات الوظيفية التى تتكون منها الدرجة الأدنى مباشرة إذا توافرت شروط الاستحقاق لهذا التحرك .
 - وبذلك فإن ترقية العامل المستوفى للمدد البيئية الزمنية المحددة للترقية إلى الدرجة الأعلى لا يحول دون الإلتزام بقواعد وضوابط تحريك العامل داخل التسويات الوظيفية التى تتكون منها الدرجة الأدنى مباشرة بمراعاة توافر شروط الاستحقاق لهذا التحرك وفقاً لأحكام قرارات لجنة شؤون الخدمة المدنية الصادرة بهذا الشأن .
 - ٤- بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه أثناء الخدمة فإنه يراعى عند تطبيق قرارى رئيس الجهاز رقمى (٢١٢) ، (٢١٣) لسنة ٢٠١٢ ما يلى :
 - أ- لا يجوز باى حال من الأحوال الجمع بين الزايب المقررة بالقرارين المذكورين من حيث تخفيض المدة المتطلب للترقية ، ومن ثم إعادتهم من الزايب المقررة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة

١٩٨٠ في شأن قواعد حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا عند التعيين والمعدل بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٩ وذلك على نحو يؤدي إلى إعادة العامل لمدة تزيد عن عامين طوال حياته الوظيفية .

ب- لا يتم إعادة العامل من التخفيض الوارد بالقرارين السابق الإشارة إليهما طوال حياته الوظيفية مهما تعددت الدرجات العلمية الحاصل عليها الا مرة واحدة فقط .

ج- لا تسرى مدة التخفيض المنصوص عليها بالقرارين المشار إليهما بالنسبة لمن التحقوا بالخدمة بعد حصولهم على الدكتوراه وتمت معاملتهم به طبقا لقرار لجنة شئون الخدمة المدنية سالف الذكر ولو حصلوا على درجة علمية أو أكثر من هذه الدرجات أثناء الخدمة .

د . لا يستفيد من أحكام هذا القرار الحاصل على الماجستير وتم إفادته وفقا لقرار لجنة شئون الخدمة المدنية المشار إليه إذا كان لم يحصل حتى ٢٠١٣/٦/٢٠ على الدكتوراه ، أما إذا حصل على الدكتوراه أثناء الخدمة فلا تخفص المدة اللازمة للترقية إلا بمقدار سنة واحدة فقط .

هـ . يعامل المخاطبون بالقرارين المذكورين على أساس أعلى درجة علمية حصلوا عليها حتى ٢٠١٣/٦/٢٠ ولا يجوز النظر في إجراء هذا التخفيض لمن يحصلون على الماجستير أو الدكتوراه بعد هذا التاريخ

و . لا يسرى التخفيض الوارد بالقرارين رقمي (٢١٢) ، (٢١٣) لسنة ٢٠١٣ بالنسبة للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أثناء الخدمة الا على من يرقى وفقا لأحكام هذين القرارين فقط ، ولا يسرى هذا التخفيض عند إجراء الترقيات العادية .

٥- لا يجوز النظر في إجراء أي رفع لدرجة أي من العاملين الذين يقوم بهم سبب قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية في ٢٠١٣/٦/٢٠ حتى ولو زال عنهم المانع القانوني للترقية أو توافرت شروطها بعد هذا التاريخ باعتبار أن هذه الترقيات وقتية لمن توافرت فيهم الشروط ولم يقر بهم مانع في تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠ .

ثانيا : إجراءات التنفيذ :

في مجال تنفيذ قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢١٢) لسنة

٢٠١٣ بترقية جميع المستحقين للترقية من العاملين المدنيين بالدولة :

١- تقوم وحدات شئون العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية بحصر أعداد العاملين الذين أتموا حتى ٢٠١٣/٦/٢٠ المدة التالية وذلك من واقع ملفات خدمتهم وسجلات الأقدمية وتحت مسؤولية وحدات شئون العاملين :

- (٦ سنوات) في الدرجة الثانية بمجموعات نوعية مختلفة فيما عدا الحاصلين أثناء الخدمة على درجة الدكتوراه فيشمل الحصر من أتم منهم في هذه الدرجة حتى التاريخ المشار إليه مدة (٤ سنوات)

وأيضاً الحاصلين على درجة الماجستير أثناء الخدمة فيشمل الحصر من أتم منهم مدة (٥ سنوات) في هذه الدرجة مع مراعاة ما جاء بالبند (٤) من المبادئ الأساسية .

- (٨ سنوات) في الدرجة الثالثة بمجموعات نوعية مختلفة فيما عدا الحاصلين أثناء الخدمة على درجة الدكتوراه فيشمل الحصر من أتم منهم في هذه الدرجة حتى التاريخ المشار إليه مدة (٦ سنوات) وأيضاً الحاصلين على درجة الماجستير أثناء الخدمة فيشمل الحصر من أتم منهم مدة (٧ سنوات) مع مراعاة ما جاء بالبند (٤) من المبادئ الأساسية .

- (٥ سنوات) في الدرجة الرابعة بمجموعات نوعية مختلفة .
- (٥ سنوات) في الدرجة الخامسة بمجموعات نوعية مختلفة .
- (٥ سنوات) في الدرجة السادسة بمجموعات نوعية مختلفة .

٢- لا يستفيد من الترقية وفقاً لأحكام قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢١٢) لسنة ٢٠١٢ من يقوم بهم مانع قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية في ٢٠١٣/٦/٣٠ وحتى ولو زال عنهم المانع القانوني أو توافرت شروط الترقية بعد هذا التاريخ .

٣- تلغى درجات الوظائف المشغولة بالعاملين المستحقين للترقية إلى الوظائف الأعلى مباشرة وفقاً للتحديد السابق اعتباراً من ٢٠١٢ وتُنشأ بديلاً عنها درجات أعلى بذات المجموعات النوعية بجدول ترتيب وظائف الوحدة المعتمد .

وتستخدم التكاليف الفعلية السنوية لدرجات الوظائف الأدنى الملغاه في تمويل درجات الوظائف المنشأة للترقية عليها .

٤- يتم رفع درجات العاملين المستوفين للمعد المحددة قرين كل درجة من الدرجات بدءاً من الدرجة السادسة وحتى الدرجة الثانية إلى الدرجات التي تعلوها ، وتجرى ترقية العاملين إلى وظائف من درجات أعلى وإدرة بجدول ترتيب وظائف الوحدة المعتمد .

وفي حالة عدم وجود وظيفة أعلى معتمدة بجدول ترتيب وظائف الوحدة للترقية عليها ترفع درجة وظيفة العامل إلى وظيفة من الدرجات الأعلى في إطار المستويات النمطية لسميات الوظائف الواردة بأحكام معايير ترتيب الوظائف وتستحدث الوظيفة المقابلة للدرجة التي سيرقى عليها العامل ، وبوافق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ببطاقات وصف هذه الوظائف لإعمال شؤونه .

٥- يستمر العاملون الذين تمت ترقيتهم إلى وظائف ملاحظ حرفيين بالدرجة الأولى في ممارسة ذات الأعمال والمسئوليات والواجبات التي كانوا يمارسونها وفق القرارات واللوائح والقواعد المنظمة لها قبل رفع درجاتهم وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفق ما تراه السلطة المختصة محققاً لصالح العمل .

كما يستمر العاملون الذين تمت ترقيتهم إلى وظائف كاتب أول بالدرجة الأولى بالمجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين في ممارسة ذات الأعمال والمسئوليات والواجبات التي كانوا يمارسونها وفق القرارات واللوائح والقواعد المنظمة لها قبل رفع درجاتهم وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفق ما تراه محققا لصالح العمل .

كذلك يستمر العاملون الذين تمت ترقيتهم إلى وظائف معاون خدمة ممتاز بالدرجة الثالثة بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة في ممارسة ذات الأعمال والمسئوليات والواجبات التي كانوا يمارسونها وفق القرارات واللوائح والقواعد المنظمة لها قبل رفع درجاتهم وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفق ما تراه محققا لصالح العمل .

٦- بالنسبة للعامل المنقول إلى وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة على درجة خالية فتمت ترقيته لانتفاء العلة من حظر الترقية في تلك الحالة ، وفقا لحكم المادة ٢/٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وذلك بترقية جميع المستحقين للترقية في الوحدة المنقول إليها .

٧- تصدر السلطة المختصة القرار التنفيذي بترقية جميع المستحقين للترقية في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وبمراعاة استيفاء كافة الاشتراطات القانونية المقررة بما في ذلك توافر شروط شغل الوظائف الواردة ببطاقات الوصف على أن تكون الترقية اعتبارا من ٢٠١٣/٧/١ .

في مجال تعيين ساعلي الدرجة الأولى في الوظائف التخصصية والفنية والمكتبية بدرجة مدير عام يسمى كبير اختصاصيين أو باهنيين / كبير فنيين / كبير كتاب تنفيذيا لقرار رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة رقم (٢١٢) لسنة ٢٠١٣ .

١- تقوم وحدات شئون العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية بحصر أعداد العاملين الذين أتموا في الدرجة الأولى حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ المدد التالية وذلك من واقع ملفات خدمتهم وسجلات الأقدمية وتحت مسؤولية وحدات شئون العاملين :

- (٦ سنوات) في إحدى المجموعات النوعية للوظائف التخصصية فيما عدا الحاصلين أثناء الخدمة على درجة الدكتوراه فيشمل الحصر من أتم منهم في الدرجة الأولى حتى التاريخ المشار إليه مدة لا تقل عن (٤ سنوات) ، وكذلك بالنسبة للحاصلين أثناء الخدمة على درجة الماجستير فيشمل الحصر من أتم منهم في الدرجة الأولى حتى التاريخ المشار إليه مدة (٥ سنوات) ، مع مراعاة ما جاء بالبند (٤) من المبادئ الأساسية .

- (٧ سنوات) في إحدى المجموعات النوعية للوظائف الفنية أو المكتبية فيما عدا الحاصلين أثناء الخدمة على درجة الدكتوراه فيشمل الحصر من أتم منهم في الدرجة الأولى حتى التاريخ المشار إليه مدة لا تقل عن (٥ سنوات) وكذلك بالنسبة للحاصلين أثناء الخدمة على درجة الماجستير فيشمل

الحصر من أتم منهم في الدرجة الأولى حتى التاريخ المشار إليه مدة (٦ سنوات) ، مع مراعاة ما جاء بالبند (٤) من المبادئ الأساسية .

٢- على وحدات شئون العاملين الإعلان عن ضرورة تقديم الراغبين في الترقية من شاغل الدرجة الأولى بالمجموعة النوعية لوظائف التخصصية والمكتبية والفنية المستحقين للترقية إلى درجة مدير عام الذين أتموا المدة الزمنية المحددة فيما سبق بطلب كتابي خلال مدة (ثلاثين يوماً) من تاريخ نشر القرار في الوقائع المصرية برغبتهم في الترقية وفق أحكام قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢١٣) لسنة ٢٠١٣ وذلك بهدف الإنصاح عن رغبتهم في الترقية إلى درجة مدير عام بصفة شخصية مع استمرارهم في ممارسة ذات الأعمال والمسئوليات والواجبات التي يمارسونها قبل رفع درجاتهم وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفقاً لصالح العمل .

ويتعين الإعلان عن حق العامل في قبول هذا الخيار خلال المدة المحددة وذلك في لوحة الإعلانات وأن توضع في أماكن بارزة وظاهرة مع بقاء الإعلان خلال هذه المدة منشوراً في لوحة الإعلانات لتوافر علم المعنيين به ، أو إعلام المستحقين للترقية بذلك بأي وسيلة أخرى .. وذلك تعبيراً عن احترام إرادة العامل في قبول الترقية بصفة شخصية .

٢- يلزم لرفع الدرجات المالية للعاملين المستحقين للتعيين بدرجة مدير عام بمسمى كبير باحثين أو أخصائيين / كبير فنيين / كبير كتاب والذين تقدموا خلال المدة المحددة بطلب كتابي بذلك ضرورة حصول العامل على تقرير كفاية بمرتبة " ممتاز " في السنتين الأخيرتين .

٤- يتمتع على الوحدة الإدارية رفع درجات أي من العاملين شاغلي الدرجة الأولى الذين أتموا المدة المحددة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢١٣) لسنة ٢٠١٣ للترقية إلى درجة مدير عام ما دام العامل في إجازة بدون مرتب أو في إعارة لم تقتضيها مصلحة قومية عليا تنفيذاً لأحكام المادتين ٤/٥٨ ، ٤/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٥- لا يستفيد من الترقية إلى درجة مدير عام بمسمى كبير باحثين / أو كبير أخصائيين / كبير فنيين / كبير كتاب من يقوم بهم مانع قانوني يجعلهم غير صالحين للترقية في ٢٠١٣/٦/٣٠ ولو زال عنهم المانع القانوني للترقية أو توافرت شروطها بعد هذا التاريخ .

٦- تلغى درجات وظائف شاغلي الدرجة الأولى المستحقين للترقية وفقاً لما تقدم اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وتنشأ بديلاً عنها درجات مدير عام بذات المجموعات النوعية للوظائف التخصصية أو المكتبية أو الفنية على أن يتم التأشير قرين الدرجات المنشأة أنها بصفة شخصية وتلغى لدى خلوها من شاغليها .
ويلزم استخدام التكاليف الفعلية السنوية للدرجات الأولى الملقاة في تمويل درجات مدير عام المنشأة للترقية عليها .

كما يتعين عند تصويب أوضاع الدرجات المالية باستمرار الموازنة نتيجة الترقيات ، إظهار أعداد درجات مدير عام التي ترفعها على مستوى المجموعات النوعية للوظائف التخصصية ، وكذلك أعداد درجات مدير عام التي ترفعها على مستوى المجموعات النوعية للوظائف الفنية والمكتبية بحيث تكون مفرزة ومجنبة ومفصولة مع وضعها في نهاية استمارة الموازنة " نموذج رقم ٥ " مؤشراً قرينها أنها بصفة شخصية ، وتلغى لدى خلوها من شاغليها ، ولا يجوز شغلها أو استخدام تكاليفها في أية أغراض أخرى .
وسوف يجرى الارتباط سنوياً بتكاليف درجات مدير عام بعد مراجعتها من جانب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية على ضوء أعداد الوظائف المشغولة منها فقط بموازنة كل وحدة .

٧- يصدر الوزير المختص القرار التنفيذي بالتعيين في وظائف درجة مدير عام بمسمى كبير أخصائين أو باحثين / كبير فنيين / كبير كتاب على مستوى الوحدات الإدارية التابعة وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٥٢) لسنة ٢٠١٣ ، وبمراعاة استيفاء كافة الاشتراطات القانونية المقررة بما في ذلك من توافر شروط شغل الوظائف الواردة ببطاقات الوصف ومنها التأهيل العملي على أن يكون التعيين اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ .

ثالثاً : تعديلات الموازنة :

١- تلغى كل وحدة إدارية بأعداد كشف مستقل يتضمن حصراً بدرجات الوظائف التي تم إلغاؤها والوظائف التي تم إنشاؤها بموازنة الوحدة وحساب فروق التكاليف الفعلية المترتبة على رفع الدرجات في ضوء القرارات التنفيذية الصادرة بالترقية ، على أن يوضح أعداد المستفيدين في كل درجة في كل مجموعة نوعية ، ويرسل هذا الكشف إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لاتخاذ اللازم بهذا الشأن وإبلاغ وزارة المالية .

هذا ويراعى اتخاذ ما جاء بهذا البيان أساساً عند إعداد أول استمارة موازنة وظائف بعد صدور قرارات الترقية وذلك على أساس الحالة في ٢٠١٢/٦/٢٠ ووفقاً للمواعيد المحددة قانوناً لإعداد الاستمارة على أن تبرز الاستمارة أعداد الوظائف الممولة داخل كل درجة مالية وعلى مستوى كل مجموعة نوعية مصوراً للموقف بعد التنفيذ الفعلي لقراري رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بما في ذلك من تجنيب أعداد درجات

مدير عام بمسمى كبير باحثين أو أخصائيين / كبير فنيين / كبير كتاب في آخر استمارة الموازنة مؤشراً
قرينها بأنها بصفة شخصية وتلقى لدى خلوها من شاعليها .

تتولى كل وحدة إدارية اتخاذ اللازم نحو الخصم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصماً
على موازنتها ، على أن يتم تسوية هذه التكاليف حتى نهاية السنة المالية بالخصم على الاعتماد
الاجمالي الخاص تحت التوزيع وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة ، والتأشيرات العامة للهيئات
الاقتصادية مع اعتبار ذلك تعديلاً حتمياً بمشروع موازنة السنة المالية .

٢- تطلب وحدة شؤون العاملين بكل جهة إدارية من رئيس لجنة شؤون العاملين بها دعوة اللجنة للانعقاد في أسرع
وقت ممكن للنظر في ترقية العاملين المستحقين للترقية وفقاً لأحكام قراري رئيس الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة رقمي (٢١٢) ، (٢١٣) لسنة ٢٠١٢ المشار إليهما فيما سبق ، مع مراجعة كافة مشروعات القرارات
التنفيذية الصادرة بتراقيات العاملين إلى الوظائف الأعلى مباشرة واعتمادها من السلطة المختصة .
ويجب في جميع الأحوال الانتهاء من الإجراءات اللازمة وصدور القرارات التنفيذية للترقية وذلك
في أسرع وقت ممكن .

القائم بأعمال

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة



((جيهان عبد الرحمن))

٢٠١٢/٧/١٥

تصديراً في : ١٦ / ٧ / ٢٠١٢

تونس